المحاضرة الاولى: مفاهيم عامة لحوكمة الشركات

أولا– الحوكمة كفكرة ومعنى:

الحوكمة كفكرة ومعنى، عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث تزايد تداوله بشكل واسع في السنوات الأخيرة، في الأدبيات الاقتصادية والسياسية والفكرية، وأصبح شائع الاستخدام، لاسيما بين المهتمين بنشاط قطاع المال والأعمال على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ولقد بات من الواضح أن حوكمة الشركات أصبحت من المصطلحات الأكثر شيوعاً في قاموس الأعمال العالمي الحديث.

وقبل الحديث عن الحوكمة قد يكون من المفيد التنبه إلى النقاط التالية:

- تنطلق الحوكمة من مبادئ وقواعد متفق عليها، تمثل سقف نطمح أن تصل إليه الممارسات في موضوع ما.
- يعني الحديث عن الحوكمة في مجال معين أن هناك معايير خاصة بهذا المجال وضعتها جهات ذات اختصاص.
- تعني الحوكمة تحديد الفجوة بين الممارسات والسقف التي تتوخاه المعايير.
- تحديد أنماط الممارسات والإشارة إليها بالاسم تحديداً مع تفصيل نقاط الضعف وتحليلها.
- الترفع عن الاتهام كمبدأ وأن نحلل نقاط التعارض من حيث أسبابها وسبل العلاج الأكثر فاعلية.

ثانيا– تعريف حوكمة الشركات:

يُقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها، وتشمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع الاجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات واضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها، بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال.

ثالثا– دوافع ظهور حوكمة الشركات:

ظهر الحديث بوضوح عن حوكمة الشركات مع بداية عام 1999 بعد تراكمات عن نتائج دراسات في هذا المجال. وما صاحب ذلك من إخفاق العديد من الشركات العملاقة الذي تزامن وحدوث أزمات مالية وانهيارات اقتصادية في العديد من الدول.

- ✓ **عولمة أسواق رأس المال:** أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية الى فتح أسواق مالية جديدة يمكن للشركات من خلالها ان تحقق أرباحا كبيرة تمكنها من التوسع في مجال نشاطها، وكان عليها البحث عن مستويات رأس المال تتعدى مصادر التمويل التقليدية، حيث استطاعت الحصول على تمويل من الأسواق المالية التقليدية الدولية بمقابل فرض عليها قواعد الحوكمة حتى تستطيع مواجهة المخاطر والمحافظة على ملاءتها المالية.
- ✓ **الانهيارات المالية لبعض الشركات الدولية:** لقد عكست الانهيارات والفضائح المالية للعديد من الشركات الدولية مثل بنك بارنج (هناك جريمة قد وقعت تعرض بسببها البنك لمخاطر الافلاس فضلا عن سمعته التي تأثرت فلقد تمكن نيكولاس من إخفاء خسائره على رؤسائه والتي أخذت في الزيادة حتى بلغت 710 مليون

دولار أمريكي، ماذا كان سيحدث لو أن متطلبات الحوكمة المتمثلة في الافصاح قد توفرت لعمليات البنك)، شركة أرثر أندرسون (لقد أظهر انهيار شركة Enron للطاقة فضائح مكاتب المحاسبة، كون إن محاسب شركة اثر أندرسون اخفت خسائر ما يقارب 1.2 مليار دولار والمتعلقة بشركة انرون، وهذا ما بينته لجنة التحقيق وكانت عمليات ذات هيكلية مغلوطة ومخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وهذه العمليات المغلوطة تمت تحت موافقة وإشراف مدققي ومستشاري والشركة الخارجين Anderson والدليل على ذلك المبلغ المدفوع لهم مقابل تلك الاستشارات والبالغ 5.7 مليون دولار، والذي جاء ذكره ضمن تقرير مجلس الادارة)، شركة وورلد كوم (تعد ثاني شركة للاتصالات في و م أ حيث أبدعت في استخدام حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي، وقدمت صورة مغرية مبالغ فيها عن أرباحها، بهدف رفع سعر السهم مما أدى الى تحقي ثراء للمدير التنفيذي الذي كان قد اشترى حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة، وبعد التحقيقات تأكد أن الشركة قد ضخمت أصولها بما يقدر ب 11 مليار دولار).

أدت الانهيارات والتقلبات في أسواق المال الى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من المضاربين في البورصات، ومن أخطار مجالس إدارة الشركات والمديرين التنفيذيين بها، وقد أسفر ذلك الاهتمام بحوكمة الشركات والدور الذي تعلبه في التأكيد على الالتزام بالسياسات والاجراءات الرقابية وعلى دوره في استقرار الأسواق المالية وتحويلها من سوق مضاربة الى سوق استثمارية، مما يؤدي الى جذب الاستثمارات، وذلك من خلال وضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي الى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف والذي يؤدي الى منع حدوث مثل هذه الانهيارات والتقلبات المالية في المستقبل.

- ✓ **ظهور نظرية الوكالة:** أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من القاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الادارة وبين المساهمين الى زيادة الاهتمام بضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والاداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وفي سنة 1976 قام جونسون ماكلينج بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي فد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة التي مثلتها نظرية الوكالة.
- ✓ **الشركات متعددة الجنسيات:** تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستحواذ والاندماج بينها من أجل السيطرة على السوق، ورغم وجود العديد منها التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارستها الاحتكارية، وهو ما زاد من حدة الدعوة الى حوكمة الشركات.
- ✓ **تصاعد قضايا الفساد:** أكتسب مفهوم الحوكمة أهمية كبرى بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ وحل النزاعات بطريقة فعالة، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدا الثقة خصوصاً مع تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى المنظمات العالمية تزيد الحديث عن حوكمة الشركات.

- ✓ **الخوصصة:** أصبحت ظاهرة الخوصصة وتوسيع قواعد الملكية ظاهرة عالمية تقوم بها العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، خاصة الدول التي يمثل فيها القطاع العام القطاع الرئيسي للاقتصاد الوطني، حيث تعتبر الخوصصة الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة الشركات مع بقائها مملوكة للدولة، كما تمثل إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الدولة، وعملت على ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات، كما أن نجاح عملية الخوصصة يتطلب إتباع أسلوب سليم في ذلك مدعم بإصلاحات سياسية واقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والمساءلة، وهذا ما يستوجب وجود نظام للحوكمة في هذه الشركات يعمل على الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

رابعا– الأعمدة الأربعة الرئيسية لحوكمة الشركات:

تعتبر هذه الأعمدة الاربعة هي الأساس الذي ترتكز علية المبادئ الستة الرئيسية لحوكمة الشركات، وذلك من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة في الشركات. والتالي يوضح شرح مبسط لهذه الاعمدة:

- ✓ **الشفافية:** تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة التي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها لما لها من أهمية على الشركة والأطراف المعنية بها. وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة.
- ✓ **المساءلة:** يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم. كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.
- ✓ **المسؤولية:** تهدف أنظمة الحوكمة إلى رفع حس المسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية. كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور شتى منها الربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
- ✓ **المساواة:** المقصود بها هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم؛ كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حدٍ سواء. فعلى سبيل المثال، فإن مالك السهم الواحد يمتلك الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك المليون سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية، ومساءلة مجلس الإدارة، وحصة من توزيع الأرباح ...الخ.

خامسا– أهمية حوكمة الشركات:

تكمن أهمية الحوكمة في جوانب متعددة من أهمها:

- ✓ **الاقتصاد:** تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار اسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء بالإضافة الى تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

- ✓ **الشركات:** يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أفضل أداء، بالإضافة الى أنها تساعد الشركات على الوصول الى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها وتقليل المخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.
- ✓ **المستثمرون وحملة الأسهم:** تهدف حوكمة الشركات الى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، كما ترمي الى تعظيم عوائد الاستثمارات وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح، إذ إن التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة يفعل دور المساهمين في المشاركة ف اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.
- ✓ **أصحاب المصالح الآخرين:** تسعى الحوكمة الى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها وموردیها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

سادسا– أهداف حوكمة الشركات

تسعى حوكمة المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

أ– حماية حقوق المساهمين: وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات تثبت ملكيتهم للأسهم والشفافية بالمعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، وضمان حقوق المساهم بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية.

ب. تحقيق العدالة: وتعني الاعت ا رف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا من داخل أو خارج المؤسسة.

ج. حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة: وهذا ما يتطلب زرع روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع المؤسسة وفي مقدمة ذلك العاملين بها.

د. **توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال:** إن توفير المعلومات المفيدة ذات الحقائق المتمثلة بالدقة والملائمة لجميع الأط ا رف ذات العلاقة بعمل المؤسسة كل ذلك يعكس سلامة وصحة التحكم المؤسسي في المؤسسة فضلا عن سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين كلها تدعم حوكمة الشركات وبما ينعكس في سلامة أداء المؤسسة.

هـ. وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأدائيا وأخلاقيا.

و. وضع أنظمة الرقابة على إدارة المؤسسات وأعضاء مجلس إدارتها.

ز. وضع أنظمة لإدارة المؤسسة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة والمساهمين.